

مئة الكسوري: إسلاميو تونس يؤسسون لفاشية جديدة

الإعلامية التونسية تدعو في حوار مع «العرب» إلى وحدة مقدسة بين القوى المناهضة للإسلام السياسي



وجها لوجه مع الإسلاميين

والشخصيات المحفورة في ذاكرة مؤلفتها التي عادت بها إلى فترة السبعينات التي كانت شاهدة على الصراع في الجامعة بين التيار اليساري والإسلاميين ضد السلطة وقضايا المرأة بمختلف مظهراتها. ونجح العنوان في أداء وظيفة رمزية أرادتھا المؤلفة له وهو نهج إنجلترا في العاصمة التونسية حيث تتسارع وتتزامن الأحداث لوجود معهد للفتيات ومقهى وغيره ما جعل هذا النهج يمثل قادحا لبقية أحداث الرواية التي تتمحور حول شخصيتين رئيسيتين هما أمل وهبة.

وتشدد الكسوري على أن روايتها سياسية بامتياز إذ "ركزت على الغريزة في السياسة، وهي أكثر شر بتريص بالإنسان وبالذولة وبالجموعات البشرية (...). كلنا مطالبون بتجاوز الغريزة، والقويون في السياسة مثل النهضة والحزب النازي هما أحزاب الغريزة وهذا ما طرحته من خلال الشخصيتين. مثلا أمل التي انضمت إلى الإخوان غريزيا لأنها كانت متروكة لا يهتم بها أحدا (...). الإشباع الغريزي أسوأ ما في الوجود وهو الذي يتحكم في الشأن السياسي في تونس حاليا".

وتوضح "الإسلاميون مثلا لا يتحركون إلا من منطق غرائزي وليست لهم أي علاقة لا بما هو إيماني أو غيره، بالنسبة إلى اليسار في تونس أيضا أخطأ في كل شيء تقريبا، ولكي أوضح أكثر اليسار لا ينجح إلا في المجتمعات التي عرفت ثورة صناعية تولد طبقات معينة والتي من بينها الطبقة العمالية. مثلا حتى أميركا اللاتينية لم يحكمها اليسار بل الشعبويون من اليسار لأن بلدانها لم تشهد ثورة صناعية ولا وجود لطبقة عمالية فيها".

وتابعت الكسوري "كيف وُلد اليسار في تونس؟ اليسار نخبوي وبقي نخبويا حيث نشأ من المخرجين من الحامين وغيرهم، استوردوا الفكرة اليسارية دون أن يكون عندها وجود واقعي داخل العالم العمالي، ليس لديها أي عمق شعبي وسط العمال، نجح اليسار في فتر ما مثلا في السبعينات لأسباب خارجية أصلا تتعلق مثلا بوجود الاتحاد السوفيياتي حيث كانت الكتب تأتي مجانا من الصين وغيرها وهو ما أدى إلى انتعاشه ذلك الفكر نوعا ما لكن لم يترسخ، اليوم الطبقة العمالية مثلا تصوت للإخوان رغم أنها ليبرالية الطرح الاقتصادي".

وتعتقد مئة الكسوري أن من بين أكبر الأخطاء في مؤتمر التجديد عندما تحول الحزب الشيوعي التونسي إلى حزب حركة التجديد لرئيسه محمد الحلواني تم طرح إمكانية توسيع الحزب ليصبح شعبيا وجمهوريا لكن الفكرة واجهت رفضا بسبب المخاوف من الاختراق لذلك بقي الحزب نخبويا لا أثر فيه للطبقة العمالية.

الخطوات لأنه لا يوجد نص قانوني فهي مجرد تقديرات سياسية". وأردفت "الخطر اليوم أنه يتم إعطاء تراخيص لأصحاب المقاهي لكي يعملوا ثم يسمح هؤلاء لأنفسهم بالقدوم وإخراج أصحاب المقاهي بالقوة، لكنني أرى أن البيانات التي صدرت في هذا الصدد غير كافية، يجب التشكيك أمام المحاكم بالدولة التونسية وبوزير الداخلية بالإنابة هشام المشيشي" موضحة "وما يحز في نفسي أيضا أن تلك الأحزاب التي تدعي الحداثة وتقول إنها لا تساند عبير موسى خوفا على الحريات لم تحرك ساكنا، حتى وإن قاموا ببيانات فإنها غير كافية، المطلوب تحرك وفعل سياسي، عبير موسى مثلا لها

مقاربة محافظة في مسألة الحريات إذا كنتم تريدون كسب نقاط سياسية ضدها باعتبار أنكم تؤمنون بالحريات لتؤكدوا لنا ذلك ماذا فعل هؤلاء للحريات؟ لا شيء يُذكر". وتعيد مثل هذه

الممارسات الجدل إلى الواجهة حول الحريات الفردية حيث سبق أن أصدرت لجنة كلفها الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي بذلك تقريرا للحريات الفردية والمساواة في الميراث لكنه ظل حبيس أدراج البرلمان وهو ما يُحيل بدوره على سجل آخر ما بنفك ينتهي حتى يطفو على السطح من جديد وهو يتركز حول هوية الدولة التي يريدھا التونسيون: علمانية يقع فيها الفصل النهائي بين الدين والدولة أم كما يُعرفھا الدستور والتشريعات الحالية مدنية لكنها تركز على الإسلام أيضا في تشريعاتها.

وتقول المحامية والروائية التونسية إن "حلم الدولة العلمانية يبقى قائما، ويبقى تحقيقه رهين تغير المعادلة السياسية في الاستحقاقات المقبلة، حجم الإخوان في المجتمع التونسي الحقيقي بين 10 و15 في المئة، إذن يصحون هم معارضة وتتغير المعادلة السياسية ومن الممكن أن نخرج من هذا الجدل وأنا لا أحبذ كثيرا في الواقع مصطلح الدولة العلمانية بحد ما أحبذ مصطلح الدولة العقلانية: الدولة هي عقلنة العلاقات بين الأفراد والجموعات، يجب أن يكون القانون فوق الجميع وأن يخضع الجميع للمحاسبة".

الغريزة في "نهج إنجلترا"

أصدرت مئة الكسوري أول عمل رواي لها سنة 2019 وهي رواية "نهج إنجلترا" التي عكست العديد من الأحداث

وتوضح الكسوري "النهضة نددت بالانقلاب في مصر لكن أكبر انقلابيين هم الإخوان، الغنوشي نفسه ساند وأيد حسن الترابي وقدم له إهداء في كتابه واعتبره مفكرا من مفكري الأمة وهو أكبر انقلابي عرفه السودان. ثم هل هم ضد الإعدام، كل مرة في تونس نفتح هذا الملف وأكثر طرف يكون ضد إلغاء حكم الإعدام هم الإسلاميون ويقولون من قُتل يُقتل، هم يدعون أنهم ضد العديد من الأنظمة ومنها النظام المصري بتعلة أنها مطبوعة أيضا وهم في الواقع أكبر المطيعين".

وأضافت الكسوري "ثم هم يتحدثون مثلا عن عبير موسى (رئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض) على أنها فاشية، هم أكثر

حزب يؤسس للفاشية ويمثل الفاشية، فكر الإسلام السياسي هو فكر فاشي لأن الأخير هو الذي لا يقبل بمناقشة الفكرة الأصلية ويعتبر أن لديه الخلاص، هم استولوا على مشترك الشعب التونسي وهو الإسلام" موضحة "عندما يأتي حزب سياسي ويسلط على دين

من الأديان يصبح هذا الحزب غير خاضع للنسبية التي تخضع لها بقية الأحزاب التي تتبنى أفكارا دينوية من الممكن تطويرها أو تغييرها، فكرهم لا يتغير لأنه يتعلق بدين، فإذا أتيت بفكرة مختلفة تصبح تتحرك في نطاق الفكر لأن فكرته لا تحتل النقاش، هنا هم الفاشيون وليس غيرهم".

الحريات مهددة

عرفت تونس قبيل أيام سجالات تصاعدت إثر إقدام عناصر من الأمن على إغلاق مقهى بالقوة في محافظة صفاقس جنوب البلاد بحجة أنه مفتوح في شهر رمضان وهو ما استنكرته الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. ومثل هذه الحوادث ليست وليدة اللحظة في تونس التي باتت تعيش كل سنة على وقع جدل بسبب نفس الملف وهو فتح المقاهي والمطاعم في شهر رمضان وأحقية السلطات في إغلاقها.

وعلمت مئة الكسوري بالقول "لا يوجد أي قانون أو حتى منشور يمكن الاستناد عليه في هذه العملية، كل مرة نطالب بالنص الحقيقي الذي ينص على ذلك يمتنعون مبررين ذلك بأنه منشور لم يُنشر (...). هذه المسألة بدأت في فترة (محمد) مزالي (وهو الوزير الأول الأسبق في عهد بورقيبة) عندما تقرب مزالي من الإسلاميين، ووقتها كان بورقيبة ضد هذه

وتحكم حركة النهضة الإسلامية تونس منذ قيام انتفاضة 14 يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي، ويحملها جزء كبير من التونسيين مسؤولية تآزم الأوضاع الاقتصادية حيث ترزح البلاد تحت وطأة أزمة غير مسبوقة ما جعل شبح الإفلاس يخيم عليها منذ فترة.

وعادة ما تُسارع حركة النهضة إلى اتهام خصومها ومنتقديها بمحاولة تقويض الانتقال الديمقراطي بل وصل الأمر مؤخرا لرئيس البرلمان الذي يرأس النهضة أيضا راشد الغنوشي إلى تكثيف تحركاته الخارجية لاستمالة مواقف دولية داعمة له في مواجهة الرئيس سعيد الذي خاض معه صراعا مريرا حول

الصلاحيات منذ وصوله إلى الرئاسة. وترى مئة الكسوري أن "مسألة الانتقال الديمقراطي أكبر كذبة عاشها التونسيون، وهي مصطلح يستعمله هؤلاء الذين أتوا بعد 2011 لتبرير فشلهم (...). كان أول عمل قام به هؤلاء منذ تسلمهم الحكم هو تدمير المؤسسات على غرار القضاء الذي تم اختراقه ورأينا وزير النهضة نورالدين البحيري كيف أظرد قضية تم إنصافهم مؤخرا. فهل يمكن القيام بانتقال ديمقراطي بقضاء مريض ومخترق؟ ورأينا ما حدث بين قاضيين (الطيب راشد وبشير العكري وهما قاضيان نشبت بينهما خلافات عميقة كشفت عن حقائق مدوية دون أن تتخذ في حقيهما إجراءات إلى الآن). الإخوان يُعيدون إنتاج قميص عثمان فقط، تعلموا أو 5 مصطلحات مثل حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي في دورات تكوينية في أميركا يُعيدونها على التونسيين وهم لا يدركون معناها ولا يؤمنون بها أصلا".

وتتشد الكسوري على أن الإسلاميين في تونس يعيشون حالة كبيرة من الوهن لا تعود فقط للضغوط التي تتركسها أطراف داخلية عليهم بل أيضا بسبب التغيرات الإقليمية، مضيفة "لكن هذه الضغوط ينبغي أن تكون مرفوقة بوحدة مقدسة بين الأطراف التي تؤمن أن الإسلام السياسي هو سرطان، هو أكبر خطر يواجه دولنا، بالدليل لا يوجد أي بلد حكم فيه هؤلاء ونجح". واستطردت "لكن المشكل أنه في كل مرة يتم مد طوق النجاة للإسلاميين من قبل البُلّه المغيدين وهي الكلمة التي استعملها لينين في الواقع. الإسلاميون يتحاليون بقميص عثمان والآخرين يحصل لهم ارتجاج معرفي مثلا كيساري قاعدي يتابع الإعدادات الأخيرة في مصر، فكلنا ضد الإعدام لكن عندما تجد تنديدا من قبل الإخوان يجب أن تفكر قبل أن تتخذ موقفا، لا يمكن أن أسمح بأن أكون جنديا في صفهم".

في مسائل مرتبطة بالحكومة فلها ذلك، للرئاسة الحق في استشارة من تريد". ووجهت مئة الكسوري انتقادات لاذعة لتعاطي الإعلام المحلي التونسي مع هذه

التسريبات قائلة "في الواقع لماذا رفضت التعليق في وسائل إعلام محلية على هذا الهراء؟ لأن وسائل إعلامنا اهتمت به بطريقة إنسارية، لأن هذه المسألة غير قانونية: التجسس على الناس، وهناك فصول من مجلة الاتصالات تعاقب عليها على غرار الفصل 85 و86 من المجلة، لو كنا في إعلام مهني لثم التفرق لهذا لأن التسجيلات ليست صحيحة فقد تم تركيب صوتي ولذلك لم يتم إبراز الجانب المقابل الذي تحدثت معه، إنها عملية تركيب ومع ذلك الإعلام تعاطى معها بإثارة دون أن ينبه من خطورة مثل هذه العملية".

الإسلاميون ضد الدولة

تعرف تونس أزمة سياسية حادة باتت تُهدد بدخول البلاد في متاهات يصعب الخروج منها وهي أزمة تُحمل المحامية والإعلامية التونسية مية الكسوري مسؤولية الحركة النهضة داعية في حوار مع "العرب" القوى المناهضة للإسلاميين إلى وحدة مقدسة تطيح بالإسلاميين.

تقول مئة الكسوري "للأسف في تونس عدنا إلى فترة ما قبل الدولة، وهذا ترسخ بعد الثورة من ممارسات الإخوان (النهضة)، هم يجسدون الفكر القبلي، فكر ما قبل الدولة، الفكر الربيعي، لقد هدموا الدولة (...). ومنذ البداية كما تابعنا دخلوا يتحدثون عن الدولة العميقة، ما هي الدولة العميقة؟ هي الدولة المهيكلة منذ عهد الزعيم الحبيب بورقيبة (أول رئيس لتونس)، هم ببساطة ضد كل مقاربة عقلانية للدولة".

وتابعت "قلتها مرة في التلفزيون ولم يفهمها هؤلاء، الإسلاميون يمثلون الهطايا (السكان الرحل الذين يمتنونون الفلاحة عبر الترحال موسميا)، هؤلاء هم الهطايا السياسيون لأن فكرهم يتمحور حول ضرورة الانتقال من فكرة إلى فكرة لجرد أن المرحلة تقتضي ذلك".

الكسوري اعتبرت أن مزاعم برلماني تونسي حول تحكمها في المشهد السياسي مجرد هراء لصرف الأنظار عن معركة التونسيين ضد الإسلاميين



صفير الحيدري صحافي تونسي

تونس - حملت المحامية والإعلامية التونسية مئة الكسوري حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الحاكم في تونس مسؤولية الأزمات التي باتت تعصف ببلادها وذلك في وقت تعرف فيه تونس قطيعة بين رأسي السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي). واختارت مئة الكسوري وهي روائية أيضا حوارها مع "العرب" للرد على المزاعم التي أطلقها نائب برلماني إسلامي شعبي بشأن تحكمها في الشأن السياسي في تونس من الكواليس معتبرة أن ذلك "هراء" يستهدف صرف الأنظار عن المعركة الأهم للتونسيين وهي ضد "النهضة".

والكسوري هي محامية تونسية وإعلامية كانت لها إسهامات بارزة في صحف محلية قبل أن يسقط نجمها أكثر في البلاتوهات التلفزيونية والإذاعية حيث عُرفت بمناهضتها للإسلاميين وجراتها في الدفاع عن قضايا المرأة ما جعلها عرضة لتهديدات بالتصفية وغيرها من التهديدات، لكن ذلك لم يُثنها عن مواصلة مسيرتها.

كما أصدرت الكسوري في العام 2019 أول رواية لها وهي رواية "نهج إنجلترا" حيث لم تردد في سبر أغوار حقيقة اتسمت بالصراع ضد السلطة في الجامعة التونسية وهي فترة السبعينات إبان حكم الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة وبين التيار الإسلامي واليساري، علاوة على تطرقها بلغة سلسلة لقضايا مسكوت عنها في بلادها.

واعتبرت الكسوري أن تلك المزاعم هي محاولة لصرف الأنظار عن المعركة الأهم للتونسيين ضد الإسلاميين الذين يشكلون "فاشية جديدة".

هراء لصرف الأنظار

شهدت تونس منذ أيام جدلا واسعا حول تسجيلات صوتية وصور زعم النائب الإسلامي راشد الخباري أنها لفاعلين في المشهد على غرار مقربين من الرئيس سعيد، وأيضا مئة الكسوري التي اتهمها النائب المذكور بكونها مقربة من السفير الفرنسي وهو ما لا تنفيه المحامية والإعلامية التونسية.

كما ادعى الخباري، الذي تحصن بالفرار إثر صدور بطاقة جلب ضده من قبل القضاء العسكري في تونس، أن الرئيس سعيد تلقى تمويلات أجنبية من الولايات المتحدة خلال حملته الانتخابية وهو ما نفتته السفارة الأميركية في تونس.

وقالت الكسوري في رد على تلك المزاعم "لاحظتم أنني رفضت الرد على ما يأتي من هؤلاء، لأن ذلك لا يمكن إلا أن يكون هراء في محاولة لصرف الانتباه عن معارك أهم مع السرطان الأصلي الذي يواجهه الفرنسيون وهو حركة النهضة".

وأضافت "أنا لا أخفي صداقتي بالسفير الفرنسي مثلا وهو رجل أدب، لم يكن هناك أي اقتراح من فرنسا بشأن الحكومة، تحدثت مع السفير الفرنسي مرارا ولكن لم يكن هناك أي مقترح فرنسي في هذا الصدد، بالعكس عندما ذهبت إلى مجلس الشيوخ الفرنسي بعد أن تم استدعائي إلى جانب تونسيين آخرين في عهد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي قمت باللقاء كلمة انتقدت فيها السياسة الفرنسية في العديد من المناطق على غرار سوريا وبالعكس تم نشر رأيي في صحف فرنسية رغم أنني لم أطلب ذلك".

وأوضحت المحامية والروائية التونسية "أنا أتحدث مع السفير الفرنسي في مسائل سياسية في سياق نقاشات عادية، الإشكال حتى وإن كانت الرئاسة التونسية تستشيرني